

على وجهه وأخر على يديه وهما نحو عيان وأخر على رأسه وأخر على جبهته كذلك  
ولو كسر وضوء كما رجع مرات أخر **قوله** ولو في ماء قليل لا تقدم الكلام  
عليه في الماء المستعمل **قوله** أعضاء الوضوء بحسب جنس الجنه لو كان على  
عدا أعضاء الوضوء ما لم يمتنع لم يوثق انتهى وتدل بالانحياز من ذلك إلى  
رقدت تحت مبرأ أو غيره أو صبغته الماء عليه دفعة واحدة فمجموع  
في تلك الدفعة كما ارتصناه في الأعياب **قوله** غسل أسافله أي بغير  
أما غسل أسافله قبل أعاليه فإنه يكفي كما في الأعياب **قوله** وجوبه أي  
للقرب في الأعياب يحمل ارتفاعه وإن يؤيد أن لا يرتفع **قوله** ترتبها  
أي أعضاء الوضوء والارطبة مخلوثة أحدث كفاه غسلها على الكعبين بعد  
لبتة أعضاء الوضوء أو قبلها أو في أثناءها وهو موقوف الأخصيص  
خال من غسل الرجلين وهما كسوفان بلا علة **قوله** دأب العرب سبوا  
في كلامه في الميضان الناضج يصلح الصلاة كانتظار الجماعة والجماعة  
المؤذن وسر المعوية وغيرهما لا يضر كذلك كنهنا وضج به غيره  
في حقه إلا أن صانق الوقت **قوله** استصحب اللبنة أي ذكرها بالقلب  
أما باللسان فنسب في أول الوضوء وما حكى نجب في جميع الوضوء **قوله**  
كثرة أو قطع في طهر الصلاة أثناء وضوءه انقطعت وإن كان  
ذكر اللبنة بخلاف نية التردد أو التلطف فإنه إذا كان ذلك معها لنية  
الوضوء صح الوضوء كما تقدم فإت عاد إلى الإسلام بوجوه وضوءه أول  
بعد استيناف النية إن لم يحدث وان طرأت المردة بعد تمام الوضوء  
تؤثر في صحته بخلاف التيمم وبحث الاستويان وضوءه دأب العرب  
كالتميم ونزق في الاستي بان الماء الأصل فيمن أن يرفع الحلاب كالتيمم  
في الغزالي لا يضره الاعتقاد كما سبق وإن لم يستخصر معها نية الوضوء  
**قوله** لاستينافها أي النية الوضوء وتكون الاستيناف بعد عوده إلى

الأنف

الإسلام وبعد زوال نية القطع **قوله** ولا يفرج يديه في الصلاة ونحوها  
**في سنن الوضوء قوله** كثره أورد في الحجة نحو ما رست وستين سنة وفي  
الغفره والأعياب نحو ما رجع في قوله ونويده لو لم يدره بقدره في الصلاة  
السنن عند المصنف الاستيناف فإنه يدره بقدره في الصلاة ونقله في حقه في  
غير الشهاب الذي يولده وإن كان أي الشهاب صحيح فإن السؤال الأول  
المطلق وذلك أول التعمير إذا واد من سنة العروة التي هي منه وفي أوله  
غسل الكعبين إذا واد من الشقين العملية التي هي من سنة السؤال فإنه سنة فيه  
لا منه **قوله** بغير غسل الكعبين أي بغيره في السنة وفيه العروة التي هي منه في اعتقاده  
ويبدأ بالسؤال للمسمية قبلها ثم غسل الكعبين والأخصيص تكون سنة  
**قوله** لا يصح لبنة أي استينافها عمدا كقولنا وأصحبها أي غسل آخره من  
الوجه لا يدمه كما في شرحه أشار له وفي الأعياب عن الجمع وعنه أن الإكمال  
ينوي مرتين مرة عند بدء وضوءه ومرة عند غسل وجهه **قوله** على الصكال  
في الجنه والأعياب أنه ضعيف وكذلك في الإسلام في كنهه لكن يندرج في  
أنه حصن **قوله** معروضة أي التسليم بالنية أي العلية وهذا أول الشان  
عندك **قوله** تلغظ بها أي بالنية كذلك في الأعياب أشار إليها في الأقسام  
وهو اتصال في الجنه قال في جعل اليد بلفظها قبلها كما بلفظها قبل التيمم  
يأتيها التسليم معارفة النية العملية كما يأتي تكبيرها بحزم كذلك وذكرها  
أن كان ينيها فيها **قوله** آخرها أي النية التي غسل الوجه لكن تقوته فضيلة  
السنن التي قبل الوجه إلا أن تؤيد عند كل واحدة كونه مناسبة للوضوء وفيها  
لعدم عزها إلا بعبارة يسر لللفظها أول السنن ثم عند غسل الوجه **قوله**  
بأسقاط في صورته وكذا في أنها كما في حقه في الحديث لا ذكر لها في  
بحر ذلك من المباح الضيق المناوي وإن كان التقاء العروة التي هي منه في  
لأرشاه تعاس بالكل الأورد فيه كالتيمم والوضوء وغيره مما يشتمل على أفعال

والأفلا يتأب عليها  
كونها من سنن الوضوء  
وأول السنن صح ٤٤